مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: ظاهرة التعددية القانونية على الصعيد الدولي
اسم الكاتب: د. ماهر ملندي، د. موسى خليل متري، مضر اليوسف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10030
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Phenomenon Of Legal Pluralism At The International Level

Dr. Maher Malendi [*]
Dr. Moussa Khalil Mitry [**]
Mudar Alyousef [***]

(Received 4 / 7 / 2024. Accepted 5 / 8 / 2024)

□ ABSTRACT □

The formation of international legal rules is no longer limited to certain specific sources. Insteadly, new innovative methods have emerged other than traditional international law, and the international scene has become clearly pluralistic, characterized by the diversity of sources from which law is generated, and the conflict of legal rules to regulate the same field.

This research aims to study the so-called phenomenon of "legal pluralism" at the international level. To serve this purpose, it seeks to trace its impact, reveal its existence, and demonstrate its importance in forming new rules at the level of international law that are different from the well-known classical rules.

The research reveales that legal pluralism is a phenomenon that actually exists at the international level, Then it recommends taking the necessary measures to make legal pluralism more reliable, emphizing the importance of giving it further study and attention in order to have a deeper understanding of how international rules are formed.

Keywords: Legal pluralism - Soft International Law - Globalization - mechanisms for establihing international law - legal legitimacy.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor - International Law Department - Faculty of Law – Damascus University - Syria.** mam287980@gmail.com
** **Professor - Commercial Law Department - Faculty of Law – Damascus University - Syria.** moussamitry@gmail.com
*** **postgraduate Student - International Law Department - Faculty of Law - Damascus University - Syria.** mudar.alyousef1982@gmail.com

ظاهرة التعدُّدية القانونية على الصعيد الدولي

الدكتور ماهر ملندي*

الدكتور موسى خليل متري**

مضر اليوسف***

(تاريخ الإيداع 4 / 7 / 2024. قُبِل للنشر في 5 / 8 / 2024)

□ ملخّص □

لم يعد تكوين القواعد القانونية الدولية حكراً على مصادر محددَّة بعينها دون أخرى بل ظهرت وسائل جديدة مبتكرة بخلاف القانون الدولي التقليدي، وأصبح المشهد الدولي تعددياً بشكل واضح يقوم على تنوع المصادر التي يتولَّد منها القانون، وتزاحم القواعد القانونية لتنظيم ذات المجال.

يهدف هذا البحث إلى دراسة ما يسمَّى ظاهرة "التعددية القانونية" وذلك على الصعيد الدولي، فيعمد خدمةً لهذا الغرض إلى اقتفاء أثرها والكشف عن وجودها وتبيان أهميتها في تكوين قواعد جديدة على صعيد القانون الدولي مغايرة للقواعد الكلاسيكية المعروفة.

يكشف البحث أن التعددية القانونية ظاهرة موجودة فعلاً على الصعيد الدولي، ويوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لجعلها أكثر موثوقية، وضرورة إيلائها مزيد من الدراسة والاهتمام من أجل فهم أعمق لكيفية تكوين القواعد الدولية.

الكلمات المفتاحية: التعددية القانونية – القانون الدولي المرن – العولمة – آليات تكوين القانون الدولي – الشرعية القانونية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ – قسم القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة دمشق – سورية. mam287980@gmail.com

** أستاذ – قسم القانون التجاري – كلية الحقوق – جامعة دمشق – سورية. moussamitry@gmail.com

*** طالب دكتوراه – قسم القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة دمشق – سورية. mudar.alyousef1982@gmail.com

مقدمة:

يتم تعريف "التعددية القانونية" عموماً على أنها الوضع الذي يتعايش فيه نظامان قانونيان أو أكثر في نفس المجال الاجتماعي. (Merry, 1988) حيث تقرُّ التعددية القانونية بأن القانون يحدث في أماكن متعددة، وبأشكال متعددة، ونتيجة لأفعال وقرارات "جهات فاعلة" متعددة، فما يبدو كقانون رسمي غالباً ما يكون متجذراً بعمق في الأعراف الاجتماعية، أو الممارسات التجارية، أو السلوكيات الفردية. (Levit, 2008) ففي حين تصور الدولة نفسها على أنها المشرع الوحيد، فإن التعددية القانونية تسلط الضوء على العديد من المجالات الاجتماعية المستقلة جزئياً وذاتية التنظيم التي تُنتج أيضاً قواعد قانونية.

يؤكد العالم "تشيبا" وجود العديد من المستويات القانونية: القانون الرسمي وهو "النظام القانوني المصرَّح به من قِبل السلطة الشرعية لبلد ما"، والقانون غير الرسمي أي "النظام القانوني غير المصرَّح به رسمياً من قِبل السلطات الرسمية، ولكن معترف به عملياً من خلال الإجماع العام لدائرة معينة من الناس" وله تأثير مميز على فعالية القانون الرسمي. (Dupret, 2007)

تشير التعددية القانونية إلى أن هناك أكثر من نظام قانوني واحد قيد التشغيل وأن الأنظمة القانونية المختلفة قد تتداخل في المطالبة بالسلطة في نفس الوقت على نفس الموقف أو المشكلة أو النزاع. (Calliess et al., 2018)

وقد ظهر مفهومان رئيسيان للتعددية القانونية، لا سيما في المناقشات الدائرة حول العلاقة بين التعددية القانونية والدولة. يؤكد المفهوم الأول أن القانون لا بدَّ أن يُعترف من جانب الدولة، وأن نطاق وجود قانون خارج إطار الدولة هو في نهاية المطاف محدَّد من قِبل النظام القانوني للدولة وبتوجيه منها وتحت إشرافها، إذ من الممكن تحقيق دمج المكونات القانونية المتعددة في نظام الدولة، وبشكل أكثر تحديداً، تُفهم التعددية القانونية هنا على أنها مشتقة من الاعتراف بنظام قانوني ما من قِبل نظام قانوني آخر – عادة نظام الدولة القومية. أما المفهوم الثاني فهو مناقض للمفهوم للأول ويتبناه مجموعة علماء يرون أن الموقف المتمحور حول الدولة غير متسق، لأن الكثير من القواعد تحكم فئات من المجتمع على الرغم من حقيقة أن الدولة لم تسنَّها.

وفق هذا المفهوم يوضع النظام القانوني الرسمي للدولة على قدم المساواة إلى حدٍّ ما مع كل أو بعض الأنظمة القانونية الأخرى التي تشكِّل كوكبة قانونية متعددة. (Swenson, 2018) وعلى الرغم من أن الدول تدَّعي بشكل دائم احتكار القانون وإنفاذ النظام الاجتماعي، إلا أن قدرتها على الارتقاء إلى مستوى هذا الادعاء تتباين بشكل كبير كما يرى أنصار التعددية القانونية، ففي العديد من مناطق العالم وقف قانون الدولة عاجزاً، ولم يكن قادراً إلا على تدخلات عرضية، وفي كل الحالات، استمرت الأعراف الاجتماعية والمؤسسات التي تنافس الدولة في السيطرة على سلوك الناس والتأثير فيه. (Tamanaha, 2008)

تاريخياً اتسمت العصور الوسطى في أوروبا بوجود مزيج ملحوظ من أنواع مختلفة من القوانين والمؤسسات التي تشغل نفس المساحة، فتتعارض أحياناً وتتكامل أحياناً، وتفتقر عموماً إلى أي تسلسل هرمي أو تنظيم شامل. وشملت هذه الأشكال من القانون العادات المحلية (غالباً في عدة إصدارات، وعادة ما تكون غير مكتوبة)، القانون العرفي الجرماني العام (في شكل مدونة)، القانون الإقطاعي (غير مكتوب في الغالب)، قانون التاجر أو lex mercatoria — وهي العادات والأعراف التي يتبعها التجار — القانون الكنسي للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، ناهيك عن القانون الروماني الذي تم إحياؤه في الجامعات. كما وتعايشت أنواع مختلفة من المحاكم أو الهيئات القضائية وقد كان ممكناً لنظام واحد أو قاض واحد أن يطبِّق مجموعات مختلفة من القوانين. بالنسبة لما هو متعارفٌ عليه اليوم، يبدو هذا الوضع القانوني

شديد التنوع غير عادي، لكن المؤرخين أظهروا أن التعايش بين أكثر من مجموعة من القواعد والأنظمة القانونية كان هو الوضع الطبيعي لما لا يقل عن 2000 عام من التاريخ الأوروبي. (Tamanaha, 2008)

شهدت مرحلة الاستعمار ظهور التعددية القانونية بشكل واضح جداً إذ تولَّد من رحم الاحتلال الأجنبي أنظمة قانونية مزدوجة نشأت عندما أقامت الدول الأوروبية مستعمرات فرضت فيها أنظمتها القانونية على الأنظمة الموجودة مسبقاً. (Merry, 1988)

وفي عالم اليوم نشهد عدة أمثلة عن التعددية القانونية فبعض العشائر عند تطبيق نظامها العشائري لحل المنازعات بين أبنائها تدَّعي تطبيق قواعد ملزمة على الأطراف المتنازعة بالرغم من أن هذه القواعد لم تأت ضمن عملية إنتاج القانون الرسمي في الدولة، كما أن إلزامية هذه القواعد ليست مرتبطة بسلطة الدولة في تطبيق القانون، والمصدر المباشر الذي تستمد منه هذه القواعد إلزاميتها هو كونها قانون عشائري أو قانون عرفي. فنظام العدالة العشائري أو نظام العدالة غير النظامي أو غير الرسمي يشير إلى ظاهرة اجتماعية تعمل على تسوية المنازعات بين المتقاضين خارج إطار محاكم الدولة، أو خارج نظام العدالة الرسمي حيث يعدُّ القضاة العشائريون الجهة الفاعلة الرئيسة في نظام العدالة العشائري. (خليل، 2019)

وفي الدول الفدرالية كالولايات المتحدة مثلاً نشهد وجود قانون فدرالي عام على مستوى الاتحاد ككل، ووجود قوانين خاصة بكل ولاية، وهذا ما يؤدي أحياناً إلى وقوع تداخل بين عمل النظامين القانونيين المنطبقين على نفس الفئة من السكان ما يولَّد بالتبعية تعددية قانونية.

تتحدَّى التعددية القانونية الروتين الراسخ وتشكك في مفهوم القانون الذي يركز على الدولة، وتزيد من التسامح القانوني، وهي تشير بشكل مباشر إلى الثقافات والمجتمعات ووجهات النظر المختلفة. (Seinecke, 2018)

ويبدو أن وجود التعددية القانونية ليس مقتصراً على الصُعُد المحلية فحسب، بل إن هذه الظاهرة لها وجودها أيضاً على الصعيد الدولي وهذا ما سنعرفه من خلال هذا البحث.

سنتناول في هذا البحث ظاهرة التعددية القانونية على الصعيد الدولي، ونثبت أنها فعلاً قائمة وموجودة وهي إفراز طبيعي لتعدد المجتمعات وتنوعها، وانعكاس واقعي لتطور الفكر القانوني الدولي، وإنْ كان هذا القانون يرتدي أحياناً لبوساً مختلفاً فيظهر إلى حيز الوجود بصور وأشكال متنوعة بعيدة عن الشكل الكلاسيكي المعروف كأن يكون على شكل قانون مرن "soft law" مثلاً.

إشكالية البحث:

إن بحث موضوع التعدُّدية القانونية على الصعيد الدولي يطرح جملةً من الأسئلة المهمة: فهل أن هذه الظاهرة موجودة فعلاً على المستوى الدولي ؟ وهل يمكن أن تتدخل أكثر من جهة لتنظيم مجال ما على الصعيد العالمي ؟ وإذا كان هذا صحيحاً، فما مدى فعالية هذه التنظيمات وهل لها قيمة فعلية من الناحية العملية ؟ ثم ما مدى شرعية هذه التنظيمات الجديدة ؟ ألا يثير تعدد المستويات القانونية مسألة الشرعية القانونية ويضعها على المحك ؟

أهمية البحث و أهدافه:

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى رصد ظاهرة التعددية القانونية على الصعيد الدولي والتحري عن وجودها، ومن ثم دراستها، وبيان أهميتها وأبرز المخاوف المرتبطة بها.

أهمية البحث:

واقعاً، تتبدَّى أهمية هذا البحث في الكشف عن ظاهرة موجودة على الصعيد الدولي وآخذة بالتنامي بصورة مطردة يوماً بعد يوم.

إن إجراء دراسة حول هذه الظاهرة من شأنه أن يكون مفيداً من حيث أنه يساعد على فهم أعمق وأكبر للكيفية التي تتكوَّن بها القوعد القانونية على المستوى الدولي.

ناهيك عن أن هذا من شأنه أن يلفت الأنظار إلى مسألة الشرعية الدولية "القانونية" ويطرح المخاوف التي تثيرها التعددية القانونية على بساط البحث.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث كطريقة وأسلوب عمل لمقاربة الموضوع المطروح، إذ سيجري تبيان مفهوم التعددية القانونية ودوره على الصعيد الدولي، ومن ثم تحليل فعاليتها ومدى نجاحها في تحقيق الهدف المنشود.

مخطط البحث:

سيجري تناول موضوع هذا البحث وفق المخطط التالي:

المطلب الأول: التعددية القانونية الدولية

الفرع الأول: تغيُّر المشهد القانوني الدولي

الفرع الثاني: ظهور التعددية القانونية على المستوى الدولي

المطلب الثاني: تجليَّات التعددية القانونية دولياً

الفرع الأول: آليات جديدة لتكوين القواعد الدولية

الفرع الثاني: مثالين عمليين عن التعددية القانونية الدولية

المطلب الثالث: سبب نعت التعددية بالقانونية وأبرز المخاوف بشأنها

الفرع الأول: القانون الدولي المرن

الفرع الثاني: أبرز المخاوف بشأن التعددية القانونية الدولية وسبل زيادة الموثوقية

خاتمة: تتضمن نتائج وتوصيات

المطلب الأول: التعددية القانونية الدولية

سنتعرَّف في هذا المطلب على مفهوم التعدُّدية القانونية الدولية والمعنى المراد من هذا المصطلح والعوامل والمسببات التي أدَّت إلى ظهوره على ساحة القانون الدولي، ولكن قبل ذلك سنلقي الضوء سريعاً على مجموعة إشارات تدلُّ على تغير المشهد القانوني الدولي، وكيف تتنوع المصادر المكوِّنة للقواعد على الصعيد الدولي.

الفرع الأول: تغيُّر المشهد القانوني الدولي

بدايةً وقبل الخوض في مفهوم التعدُّدية القانونية الدولية لا بأس أن نلقي نظرةً خاطفةً على المقومات والأسس التقليدية التي طالما ارتكز عليها القانون الدولي.

أولاً: المقومات والأسس التقليدية التي بُني عليها القانون الدولي

أنشأت معاهدة وستفاليا المبرمة عام 1648 نظاماً دولياً جديداً يقوم على دولٍ مستقلَّةٍ ذات سيادةٍ محدَّدةٍ إقليمياً.

احتاجت هذه الدول من أجل الحفاظ على سلامة أراضيها واستقلالها السياسي إلى قواعد جديدة لتنظيم العلاقات فيما بينها وتقييد سلوك بعضها البعض. كان النظام القانوني الدولي يرتكز على إقامة علاقات بين الدول ذات الأقاليم المحدَّدة ويقوم على المساواة بين الدول ذات السيادة ومبدأ عدم التدخُّل، حيث تتمتع جميع الدول بحرية متساوية في السعي لتحقيق مصالحها الخاصة بغضِّ النظر عن الاختلافات الاقتصادية أو السياسية الكامنة بينها. اتَّسم هذا النظام الذي كان يحكم العلاقات بين الدول المستقلَّة بأنه شديد المركزية ويقوم بشكلٍ كليٍّ على الدولة، ذلك أن قواعد القانون الملزمة للدول تنبثق من إرادتها الحرة على النحو المعبَّر عنه في الاتفاقيات أو من خلال الأعراف المقبولة عموماً والمتفق على أنها تُعبِّر عن مبادئ القانون والتي تمَّ وضعها من أجل تنظيم العلاقات بين هذه المجتمعات المستقلَّة القائمة أو بقصد تحقيق الأهداف المشتركة. أي أنَّ النظام القانوني الدولي كان يستمدُّ قوَّته وشرعيته من الدول فقط، وهذا يتوافق مع الرأي القائل بأن الدول عبارةٌ عن هيئاتٍ متجانسةٍ لا تعطي أهميةً تشريعيةً للكيانات داخلها أو الكيانات عبر الوطنية أو الأفراد. إذاً، يركِّز الإطار الكلاسيكي للقانون الدولي حصرياً على الدول، ويعتمد كليَّاً على الصكوك القانونية الملزمة، ويفترض أن تمتثل الدول لالتزاماتها. (Weiss, 2000)

ثانياً: دلائل التغيُّر في المشهد القانوني الدولي

خلال القرن الماضي ازداد عدد المنظمات الحكومية الدولية بشكلٍ كبيرٍ جداً، أما المعاهدات فقد بلغت تلك المسجَّلة لدى الأمم المتحدة بحلول العام 2000 حوالي 3000 معاهدة متعددة الأطراف و 27000 معاهدة ثنائية. لكنَّ دراسةً أجراها البروفيسور Joost Pauwelyn وجدت أن القانون الدولي آخذٌ في التراجع.

في كلِّ عقدٍ منذ خمسينيات القرن الماضي كان عدد المعاهدات المتعددة الأطراف الجديدة المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة حوالي خمس وثلاثين معاهدة.

في السنوات العشر بين عامي 2000 و 2010 انخفض هذا الرقم بشكلٍ كبيرٍ ليصل إلى عشرين (في العقود الخمسة السابقة لم يكن أقل من أربعة وثلاثين).

بين عامي 2005 و 2010 ، تمَّ إيداع تسع معاهدات جديدة متعدِّدة الأطراف فقط (في عام 2011 ولا حتى معاهدة واحدة). تؤكِّد قاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة أيضاً الاتجاه التنازلي في المعاهدات متعددة الأطراف والثنائية. ولا يقتصر هذا الاتجاه التنازلي على المعاهدات الثنائية والمتعدِّدة الأطراف فحسب، بل يبدو أيضاً أن ثمَّة انخفاض في إنشاء المنظمات الحكومية الدولية الجديدة على مدى السنوات 1941–2010 ولا سيما منذ العام 2000. (Barendrecht et al., 2012)

على النقيض من ذلك، يُلاحَظ أن نظاماً قانونياً دولياً جديداً آخذٌ في النمو بشكل مطرد قوامه الرئيس جهات فاعلة دولية بخلاف الدول، حيث يتألف هذا النظام من شبكات عبر وطنية ومنظمات حكومية غير دولية وجهات فاعلة غير حكومية وكيانات خاصة بل وحتى أفراد. تسجِّل طبعة 1998–1999 من حولية المنظمات الدولية أكثر من 6415 منظمة حكومية دولية و 43958 منظمة غير حكومية. يعكس القانون الدولي تطور النظام الدولي إلى شبكةٍ غير هرميةٍ تبقى فيه طبعاً الدولة ذات السيادة هي الفاعل الرئيسي، ولكن يتبدَّى ظهور جهاتٍ فاعلةٍ أخرى مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة تتولَّى مهام معقَّدة على نحو متزايد كان العديد منها يؤدَّى من قِبل الدول. نعم يبدو أن القانون الدولي آخذٌ في التغير وهو اليوم يرتدي زيّاً مختلفاً ويواجه تحديات جديدة. (Weiss, 2000)

الفرع الثاني: ظهور التعددية القانونية على المستوى الدولي

سنبيِّن من خلال هذا الفرع أولاً أن المشهد القانوني الدولي أصبح متعدد المستويات، ومن ثم سنذكر أبرز العوامل التي أدَّت إلى ظهور التعددية القانونية الدولية.

أولاً: مشهد قانوني دولي متعدد

في حين أن علماء القانون قد ناقشوا منذ فترة طويلة طبيعة القانون الدولي ودرسوا مدى فعاليته وأهميته، فإننا هنا سنعمد إلى دراسة العلم الاكاديمي المرتبط بصناعة القانون الدولي والتي تركِّز على العملية التي تؤدي إلى القانون بدلاً من طبيعة القانون نفسه.(Levit, 2005) حقيقةً إن الدول لم تعد المشكِّل الحصري للقانون الدولي، فبينما تصوِّر الدولة نفسها على أنها المشرِّع الوحيد، تسلط التعدُّدية القانونية الضوء على العديد من المجالات المستقلة ذاتية التنظيم التي تُنتج أيضاً قواعد قانونية. (Dupret, 2007)

لقد تغيَّر المشهد القانوني على الصعيد الدولي بشكل ملحوظ، فلم يعد القانون الدولي يتطلَّب اتباع عمليةٍ معيَّنةٍ لإنشاء معايير وقواعد دولية، وإنشاء القانون الدولي اليوم ليس حكراً على منتديات أو منظمات دولية بعينها. نتيجةً لذلك، بدأت تظهر مصادر وعمليات جديدة لتكوين القانون الدولي، والشرعية يمكن أن تأتي من مصادر متعددة. Pauwelyn et (al., 2014)

تتكوَّن ساحة القانون الدولي اليوم من العديد من الصكوك القانونية التي هي نتاج تقنيات صياغة مختلفة، وفنُّ صناعة القانون الدولي اليوم أبعد ما يكون عن التوحيد، حيث بزغت مجموعةٌ متنوعةٌ من الأساليب التي لجأ إليها "المشرعون الدوليون" لتحقيق مبتغاهم، إذ تجري عمليات صياغة القواعد في الوقت الراهن باستخدام تقنيات تشريعية وتفاوضية متنوعة. (Dubovec, 2006) فقد ظهرت مجموعةٌ مبتكرةٌ من الترتيبات الملزمة وغير الملزمة والتعاون متعدِّد المستويات والشراكات المختلطة بين القطاعين العام والخاص إضافةً إلى الجهد المبذول من قِبَل القطاع الخاص منفرداً، وتوسَّع النطاق إلى ما هو أبعد من النظرة الضيقة لسنِّ القوانين الدولية التي تركِّز فقط على صياغة معاهدات دولية لتشمل تقنيات مبتكرة لإصدار القواعد والمعايير وإنشاء المنتديات التي تعزِّز التقيُّد بالمبادئ المشتركة المهمة. (Koh, 2012) توجد اليوم مجموعةٌ واسعةٌ من الهيئات التشريعية وشبه التشريعية لاعتماد القواعد والإشراف على تنفيذها، وتتراوح هذه الكيانات من المنظمات الرسمية الممثِّلة للدول (الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية) إلى المؤسسات غير الحكومية مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) والاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء الشحن (FIATA) إلى الجمعيات المالية (لجنة بازل للرقابة المصرفية ورابطة المقايضات والمشتقات الدولية). (Dubovec, 2006)

يشير مفهوم التعدُّدية القانونية الدولية إلى إمكانية وجود أكثر من نظامٍ قانونيٍّ واحدٍ قيد العمل، وهذا ما يخالف مفهوم المركزية القانونية الذي يقوم على أنَّ الأنظمة المدعومة من الدولة هي الوحيدة المؤهلة لتكوين القانون. Calliess et) (al., 2018)

ثانياً: عوامل ظهور التعددية القانونية الدولية

1- العولمة

ساد مفهوم الدولة القومية طوال القرون الماضية، فالدولة هي المصدر الوحيد للتشريع، وقانونها فقط وليس أي نظام آخر يستحق أن يوصف بأنه قانون باعتباره تعبيراً مشروعاً عن سيادة الدولة واحتكارها للسلطة. استمرَّ هذا الفهم للقانون على نطاقٍ واسعٍ من قِبَل علماء القانون والمحامين الدوليين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة طوال القرن العشرين. شهدت نهاية القرن العشرين زيادةً كبيرةً في العولمة، وقد أثَّر هذا الزخم المتسارع على مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولم يسلم القانون الدولي من موجة العولمة العاتية. لقد أصابت العولمة كلَّ شيء. أدَّت العولمة إلى إضعاف مفهوم حصرية الدولة وجعلت سلطة التشريع موزَّعةً على نطاق عالمي ما أضاف أبعاداً جديدةً لعملية اتخاذ القرار القانوني. البيئة القانونية العالمية الجديدة باتت مليئة بالهيئات التشريعية ولم تعد الدولة ذات السيادة هي المنتدى التشريعي الوحيد. لقد تدفَّقت القوانين العالمية العابرة للحدود الوطنية وأصبحت عملية سنِّ القوانين تعدُّديةً جداً. (von Benda-Beckmann et al., 2018)

إن سنَّ القانون الدولي في عصر العولمة ليس مجرد مجالٍ للنخب الدبلوماسية في الدولة، بل إنه أيضاً مجالٌ للشركات ومؤسسات التأمين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات عبر الوطنية. (Levit, 2007) لقد أصبح وضع القواعد الخاصة وغير الرسمية ذات الطابع الدولي أكثر انتشاراً من أيِّ وقتٍ مضى لدرجة أن البعض بات يرى أن كلَّ ما تحتاجه لإنشاء قواعد هو مجموعةٌ من الأشخاص المنظَّمين بشكل جيد وموقع ويب، حيث يمكن لهؤلاء أن يشكِّلوا هيئةً تصنع المعايير وتضع القواعد للآخرين وتسعى إلى اكتساب الشرعية مع الحدِّ الأدنى من السيطرة من قِبَل المشرِّعين الوطنيين. (Barendrecht et al., 2012)

أقنعت التطورات المتسارعة والظروف المستجدة في نهاية المطاف الكثير من علماء القانون وعلماء الاجتماع بتبني مفهوم التعدُّدية القانونية دون التخلي طبعاً عن أهمية الدولة. (von Benda-Beckmann et al., 2018)

واليوم في القرن الحادي والعشرين أدرك علماء القانون الدولي (وأولئك الذين يدرسون القانون والعولمة بشكل عام) أننا نعيش في عالمٍ متعدِّدٍ من المجتمعات المعيارية التي تفرض قواعدها. ورغم أن هذه القواعد لها درجات متفاوتة من حيث التأثير إلا أن تجاهل وجودها واعتبارها ليست قانوناً لم يعد استراتيجية مفيدة.

بناءً على ذلك ، فإن ما نراه ينشأ اليوم هو نهجٌ للقانون الدولي مستمدٌ من التعدُّدية القانونية. (Berman, 2007)

2- أثر التنافسيَّة

نحن أحوج ما نكون اليوم في عالمٍ تسوده التنافسيَّة الشديدة إلى تحقيق أعلى معايير الجودة، وإن هذا المفهوم ليس وقفاً على مجال دون آخر بل إنه ينطبق على القانون أيضاً. تدريجياً، أصبحت مناهج وضع القواعد الجديدة أكثر جاذبيةً من تلك التقليدية لأنها تتيح دعوة أصحاب المصلحة الأكثر صلة للمشاركة في صياغتها وإعدادها ويمكن بذلك حشد أفضل الخبرات. لا يتطلَّب وضع القواعد في هذه الهيئات موافقةً رسميةً من المشاركين ما يسهِّل تحقيق النتائج. يمكن لهذه الهيئات أن تتعلَّم بسرعة أكبر وبهذا فهي تكتسب ميزة تنافسيَّة كبيرة. إن التعدُّدية وتنافس القواعد يزيدان من الحماية المقدَّمة. البعض يضرب مثالاً لطيفاً حول هذا قائلاً بأنه إذا كان هناك مجتمعان من أصحاب المصلحة يهتمان بسلامة الوجبات السريعة التي تُباع في المتاجر فإنَّ هذا سيوفِّر حمايةً أكبر من مجرَّد وجود مجتمع واحد. إن المشهد المفتوح والمتعدِّد المستويات لوضع القواعد يجعل (من المرجَّح) أن يتمكَّن الناس من حماية مصالحهم بصورة أفضل.

حقوق الإنسان مثلاً تتمُّ حمايتها الآن من خلال الدساتير الوطنية والمعاهدات الإقليمية والدولية والمحاكم الدولية والإقليمية ومن خلال المعيار ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية للشركات وملايين العقود الخاصة التي تجعل حقوق الإنسان قضية أساسية، وتتمُّ مراقبة هذه القواعد من قِبَل منظماتٍ لا حصر لها بعضها عامة مثل (الأمم المتحدة والوكالة الأوروبية لحقوق الإنسان لحقوق الإنسان الأساسية ووكالات حقوق الإنسان الوطنية ، على سبيل المثال) وبعضها منظمات خاصة مثل (منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وآلاف من المنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم). مجموع هذه الأنشطة يشكِّل بالتأكيد حماية مضاعفة.

لا داعي للانتظار حتى تصبح المشكلة أولويةً للمشرِّعين الوطنيين والبرلمانات المحلية، إذ يمكن لأولئك الذين لديهم مصلحة في وضع القواعد ومستعدون لاستثمار الموارد أن يجتمعوا ويضعوها. (Barendrecht et al., 2012) وهذه ميزة فريدة في التعددية القانونية، فهي تسمح للمجتمعات أو المجموعات ذات المصالح المشتركة بوضع قواعدها وقوانينها الخاصة، وهذا مهم لجميع أنواع المجتمعات بما في ذلك المجتمعات المحلية والإقليمية والفدرالية والوطنية والمتعددة والعابرة للحدود الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهذه الجماعات هي الأدرى بمشاكلها التنظيمية ولعلَّها الأقدر على تقديم أفضل الحلول. (Seinecke, 2018)

المطلب الثاني: تجليَّات التعددية القانونية دولياً

سنعمد في هذا المطلب إلى تبيان كيفية انعكاس مفهوم التعددية القانونية على أرض الواقع من خلال ظهور آليات جديدة لتكوين القواعد الدولية، ومن ثم سنضرب مثالين عمليين عن التعددية القانونية الدولية.

الفرع الأول: آليات جديدة لتكوين القواعد الدولية

تنوَّعت أساليب صناعة القانون الدولي وظهرت طرقٌ جديدةٌ خلافاً للطرق الكلاسيكية المعتادة، وأصبحت التشريعات القائمة على أساس الدولة أقلَّ بروزاً وتراجع وضع القواعد من خلال المعاهدات المتعددة الأطراف بين الدول. بشكل عام أصبح وضع القواعد أقلَّ رسمية وهرمية وأكثر خصوصية وتنافسية وتعاقدية. (Barendrecht et al., 2012)

وقد امتدَّت آليات صناعة القواعد الدولية بالطرق الجديدة لتشمل العديد من المجالات، ففي إطار التجارة الدولية مثلاً نجد دوراً هائلاً تؤدِّيه منظماتٌ دوليةٌ غير حكوميةٍ مثل غرفة التجارة الدولية والتي تقوم بصياغة قواعد الأعراف والعادات الدولية ونشر المصطلحات التجارية الموحَّدة. (متري، 2012)

ظهر على الصعيد الدولي العديد من المصطلحات الجديدة التي تصف كيفية تشريع القواعد وتكوينها بطرق جديدة خارج الإطار التقليدي المألوف، حيث بزغ مصطلح القانون الدولي المرن "Soft International Law" ومصطلح الشبكة الحكومية الدولية لسن القانون الدولي، ومصطلح التشريع الدولي غير الرسمي للقانون (IN-LAW) الذي يهتمُّ في الغالب بالترتيبات التنظيمية الدولية العامة وغير الرسمية، ومصطلح التنظيم الدولي الخاص عبر الوطني (TPR) والذي يركِّز على دور الفاعلين من القطاع الخاص ومبادراتهم التنظيمية، (Borowicz, 2012) وما يعرف بتشريع القانون التصاعدي (من القاعدة إلى القمة) والذي يُظهِر كيف أن الممارسات على الأرض لعددٍ لا يحصى من الجهات الفاعلة عبر الوطنية تؤدي إلى إنشاء القانون. (Levit, 2005)

الآليات الجديدة لإعداد القوانين يمكن أن تعزِّز فعالية القانون الدولي، حيث أن بعضها أسهم في بناء هيكلٍ فعَّالٍ وآمنٍ للأسواق المالية العالمية وامتاز بكونه أكثر مرونةً وقدرةً على التكيُّف فيما يتعلق بالأهداف المراد تحقيقها. (Borowicz, 2012)

لا شكَّ أن النخب السياسية ما تزال تحتفظ بدورها، لكنْ ومع ظهور المشرِّعين الآخرين ولا سيما الجهات الفاعلة الخاصة وتلك العبر الوطنية على مشهد سنِّ القوانين عبر الوطنية تتضاءل هيمنة الدولة في عملية صنع القانون الدولي. (Levit, 2007)

الفرع الثاني: مثالين عمليين عن التعددية القانونية الدولية

من أجل توضيح مفهوم التعددية بشكل أفضل سنضرب في هذا الفرع مثالين عمليين عن التعددية القانونية الدولية، الأول يتعلق بالعالم التجاري المصرفي عبر دراسة قواعد غرفة التجارة الدولية والآخر يتصل بالبيئة عبر تبيان دور مجلس رعاية الغابات.

أولاً: قواعد غرفة التجارة الدولية

1- الأصول والأعراف الموحَّدة للاعتمادات المستندية

تعدُّ الاعتمادات المستندية أداة فعَّالة لتنظيم التجارة الدولية، ووسيلة كفؤة لتلافي المعوقات والمشاكل التي تواجه عملية التبادل التجاري بين المصدِّر والمستورد وكمستند مضمون لضمان حقوق كلٍّ منهما، وذلك من خلال قيام المصارف بدور الوسيط بين الطرفين (غالباً ما يكونا في بلدين مختلفين) حيث تتولَّى عملية إتمام الصفقات التجارية فتضمن للمستورد تصدير البضاعة وفق الشروط المتفق عليها مسبقاً في العقد وتضمن للمصدَّر قبض ثمن البضاعة. (نايل، 2006)

أولت غرفة التجارة الدولية اهتماماً فائقاً بهذه الأداة المصرفية، فعمدت إلى تنظيم القواعد التي يخضع لها الاعتماد المستندي عبر إصدار ما يسمَّى الأصول والأعراف الموحَّدة للاعتمادات المستندية، وقد كان الإصدار الأول عام 1933 تبعه على مدار العقود التالية الكثير من التعديلات إلى أن تمَّ في عام 2007 إصدار النسخة المسماة الأصول والأعراف الموحَّدة للاعتمادات المستندية النشرة 600 (UCP 600) والتي يُعمل بها حالياً. (متري وآخرون، 2021)

إن UCP 600 الخاص بغرفة التجارة الدولية هو مجموعة اللوائح والقواعد المقبولة عالمياً والتي تحكم معاملات خطابات الاعتماد الدولية، إذ تشير معظم نماذج طلبات خطابات الاعتماد المقدمة من البنوك إلى UCP 600 باعتباره القانون الحاكم. ومع ذلك، في الحالات التي لا توجد فيها إشارة صريحة، تعترف المحاكم وهيئات التحكيم بـ UCP 600 باعتباره عرفاً تجارياً دولياً ملزماً. (DiMatteo, 2013)

واقعاً، لقد لقيت هذه الأصول والأعراف الدولية نجاحاً كبيراً في العمل، ولذلك فإن أغلب التشريعات الوطنية التي نظمت أحكام الاعتماد المستندي استمدت أحكامها من هذه القواعد، بل إن بعضها نص على أن تسري على الاعتمادات التي لم يرد في شأنها نص خاص القواعد الواردة في الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية. (التكروري، 2020)

2- القواعد الناظمة لخطاب الضمان والضمان المقابل

ويعني هذا الكفالات التي تقدمها البنوك لعملائها، وقد عملت غرفة التجارة الدولية (ICC) على تنظيم هذه العملية المصرفية ابتداءً من عام 1978 عندما أصدرت القواعد الموحَّدة للضمانة التعاقدية ومن ثم قامت عام 1992 بإصدار نسخة جديدة معدَّلة، وأخيراً في عام 2010 أصدرت النسخة المسماة القواعد الموحدة للضمان عند الطلب والتي لا تزال سارية المفعول إلى تاريخه والتي تسمَّى اختصاراً (URDG 758). (متري وآخرون، 2021)

تلعب الضمانات المصرفية، باعتبارها أداة بسيطة ولكنها قوية لإزالة المخاطر، دورًا حيويًا في التجارة الدولية والمعاملات التجارية الأخرى، وقد وجدت أبحاث غرفة التجارة الدولية أن الطلب على الضمانات المصرفية قد نما بشكل مطرد. أصبحت القواعد الموحدة لغرفة التجارة الدولية بشأن ضمانات الطلب هي قواعد الضمان المعتمدة للعديد من الشركات الكبرى والبنوك والوكالات الحكومية، وقد انطوى التحديث الأخير المسمَّى URDG 758 على مراجعة شاملة لقواعد غرفة التجارة الدولية، بما في ذلك تعريفات أكثر وضوحاً وإجراءات دقيقة، والنتيجة هي حزمة شاملة وسهلة الاستخدام لتنظيم ممارسات الضمان الدولية. وبموافقة الأونسيترال والبنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية ناهيك عن عدة جهات أخرى، أصبحت URDG 758 قواعد عالمية مهمة جداً وباتت تعدُّ قصة نجاح ضخمة على الصعيدين التجاري والمصرفي. (ICC Austria, 2018)

إذاً وكما نلاحظ في المثالين السابقين نالت القواعد تطبيقاً عالمياً واسعاً، رغم أن الجهة المصدرة وهي غرفة التجارة الدولية تعدُّ كياناً خاصاً لا يملك صفة المشرع على الصعيد الدولي، وليس لقواعده صفة ملزمة.

ثانياً: مجلس رعاية الغابات

مجلس رعاية الغابات (FSC) هو منظمة عالمية غير ربحية تم إنشاؤها بعد فشل قمة الأرض في ريو عام 1992 في التوصل إلى اتفاق لوقف إزالة الغابات، ففي ضوء الفشل الحكومي الدولي في اتخاذ إجراءات مقبولة بشأن هذه القضية، ظهر مجلس رعاية الغابات والذي تم تصميمه للعمل كنهج طوعي قائم على السوق من شأنه تحسين الممارسات الحرجية في جميع أنحاء العالم. يضع مجلس رعاية الغابات معايير الإدارة المسؤولة للغابات ويصادق على أن منتجات الغابات مستدامة بيئياً واجتماعياً. (Olafuyi, 2019) ويصدر المجلس شهادات خاصة معتمدة بإدارة الغابات وتعني الشهادة أن شركة ما معنية بالغابات أو منتجات الغابات قد امتثلت لمعايير مجلس رعاية الغابات (FSC)، وللحصول على هكذا شهادة يجب على مديري الغابات إثبات أن عملياتهم تلتزم بالمبادئ العالمية لـ FSC. تَّدعي FSC أنها "النظام العالمي الوحيد لإصدار شهادات الغابات الذي لديه برنامج اعتماد متكامل يتحقق بشكل منهجي من هيئات إصدار الشهادات الخاصة به، واليوم يعدُّ نظام إصدار شهادات الغابات الخاص بمجلس رعاية الغابات (FSC) الأكثر اعتماداً في العالم. (Coglianese, 2020)

لقد أثبت ميدان السياسات الحرجية الدولية أنه مجال تجريبي مبتكر للغاية لأشكال جديدة من التنظيم خارج نطاق الدولة فخلافاً للجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية عالمية ملزمة للغابات والتي انتهت إلى طريق مسدود، نجح مجلس رعاية الغابات وبعد عقد واحد فقط من تأسيسه (1993)، في المصادقة على أكثر من 53 مليون هكتار من الغابات وفقاً لمعايير الاستدامة الخاصة به في 78 دولة. كما وجرى إصدار 4300 شهادة لشركات ومؤسسات معنية بالغابات، وتشير بعض التقديرات إلى أن 100 مليون متر مكعب من الأخشاب ناجمة من مصادر معتمدة من مجلس رعاية الغابات (FSC) تصل إلى السوق كل عام وهذا يعادل حصة تزيد عن 5% من السوق العالمية. أثبت FSC أنه نموذج ناجح لوضع وتنفيذ القواعد (من قبل القطاع الخاص) وتنفيذها والذي انتشر إلى عدة مجالات أخرى. (Pattberg, 2005)

كما نلاحظ فإن القاسم المشترك بين المثالين المستعرضين أعلاه هو مبدأ التعددية القانونية، ففي الحالتين ظهر نظام قانوني موازي ومغاير للنظام القانوني الدولي الكلاسيكي وتدخَّل لحل مشكلة ذات طابع دولي.

وتجدر الإشارة إلى أن أمثلة التعددية القانونية كثيرة جداً من قواعد بازل الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى قواعد رابطة المحامين الدوليين إلى قواعد الآيزو ... الخ وما عرضنا هنا إلا غيض من فيض، فلا داعي للحشو والإكثار، وخاصةً أن الفكرة هي ذاتها في كل الأمثلة، قواعد عبر وطنية بخلاف القانون الدولي التقليدي جاءت لتنظيم مسائل محددة.

المطلب الثالث: سبب نعت التعددية بالقانونية وأبرز المخاوف بشأنها

في المطلب الثالث والأخير سنشرح سبب وصف التعددية الدولية بأنها قانونية، ومن ثم سنناقش المخاوف المتعلقة بالتعددية القانونية وسبل تعزيز الموثوقية.

الفرع الأول: القانون الدولي المرن (Soft international law)

السؤال المهم الذي ينبغي طرحه في هذا المقام يتعلق بسبب نعت هذه التعددية بأنها قانونية ؟ أجاب على هذا السؤال الكثير من فقهاء القانون الدولي عبر ابتكار مفهوم القانون الدولي المرن Soft international law

إن أفضل طريقة لفهم القانون المرن تكمن في التمييز بين القانون التقليدي الصارم والقانون المرن، إذ يشير القانون التقليدي الصارم عموماً إلى القواعد الملزمة قانوناً، بينما يصف القانون المرن تلك القواعد الغير ملزمة قانوناً. (Joseph et al., 2023)

وعلى الصعيد الدولي يشير القانون الدولي التقليدي عموماً إلى نظام من المبادئ والقواعد والأنظمة الملزمة التي تنظِّم العلاقات بين الدول، وغالباً ما يكون على شكل معاهدات دولية أو عرف دولي، وعلى النقيض من ذلك، تعني قواعد القانون الدولي المرن القواعد الدولية غير الملزمة، أو بتعبير أدق "قواعد السلوك التي ليس لها قوة ملزمة قانوناً من حيث المبدأ، ولكن مع ذلك قد تكون لها آثار عملية". (Xiyan et al., 2023)

بموجب الفكر الكلاسيكي التقليدي، تنشئ الدول القانون الدولي بصورة أساسية عن طريق الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، والتي تتطلب موافقة جميع أطراف الاتفاقية.

يعمل هذا النظام بشكل جيد عندما يتعلق الأمر بدولتين أو عدد صغير من الدول، ولكن العديد من المشكلات الدولية ذات نطاق عالمي ولا يمكن حلها إلا بمشاركة عدد كبير من الدول بل وأحياناً كل الدول، كقضايا التجارة الدولية والمشاكل البيئية العالمية مثل تغير المناخ، والمسائل المتصلة بحفظ السلام، والفظائع التي ترتكب ضد حقوق الإنسان .. الخ وفي كثير من الأحيان لا تستطيع الدول التي تسعى إلى حل هذه المشكلات إقناع الدول الأخرى بالموافقة على الانضمام لهذه الاتفاقيات. (Posner et al., 2008)

يظهر في مثل هذه الحالات وغيرها أيضاً القانون الدولي المرن دون أن يرتكز على الدول ويقوم بحل الكثير من المشكلات عبر الوطنية، ولقد أدرك الباحثون منذ فترة طويلة أن القانون المرن يمكن أن يكون مكمِّلاً وبديلاً للقانون التقليدي الملزم، بل ويمكن تطويره إلى قانون ملزم. (Xiyan et al., 2023)

يميل بعض علماء القانون إلى إنكار مفهوم "القانون المرن"، لأن القانون بحكم تعريفه "ملزم"، ويرد علماء آخرون بأن "مصطلح "الاتفاق الملزم" في الشؤون الدولية هو مبالغة مضللة. (Shaffer et al., 2010)

فبرأي هؤلاء لم يعد من الممكن تحصيل شرعية القانون الدولي لمجرد موافقة الدول، فالفكرة القائلة بأن القانون الدولي التقليدي شرعي بالضرورة وخاضع للمساءلة ديمقراطيًا لأنه يقوم على موافقة الدولة لم يعد من الممكن قبولها بشكل أعمى، فبالنسبة للمعاهدات مثلاً كل ما هو مطلوب مجرد اتفاق تتوافق عليه الدول.

لا يعرف القانون الدولي كيفية التوصل إلى هذه الاتفاقية (العملية) ، ومن شارك في إنشائها (الجهات الفاعلة) ، والشكل الذي تتخذه (الأداة) ، وما هو المتفق عليه بالفعل (الجوهر). شرط وقف موافقة الدولة هو المطلوب فقط لتبرير وجود القانون الدولي، والقاعدة تصبح جزءاً من القانون الدولي ليس لأنها صحيحة أو معقولة ولكن فقط لأن الدول وافقت عليها. فمثلاً عقد اتفاق بين اثنين من رؤساء الدول غير المنتخبين مسجَّل في محضر غير رسمي ولكن مقبول بشكل متبادل تم إبرامه بعد مناقشة مدتها خمس دقائق في غرفة خلفية سرية مليئة بالدخان هو معاهدة ملزمة بموجب القانون الدولي تماماً كالاتفاقية الرسمية بين دولتين التي تم التوصل إليها بعد خمس سنوات من الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين تحت رعاية الأمم المتحدة والتي تمت الموافقة عليها رسميًا من قبل البرلمانات المنتخبة ديمقراطيًا لكلا الطرفين. (Pauwelyn et al., 2014)

يؤكد المدافعون عن القانون المرن أنه يمكن أن يكون أكثر فعالية في الممارسة من العديد من المعاهدات الملزمة رسمياً. ودعو البعض إلى التمييز بين مفهومي الامتثال والفعالية. فالامتثال كمفهوم لا يقيم أي علاقة سببية بين القاعدة القانونية والسلوك، ولكنه يحدد ببساطة التطابق بين القاعدة والسلوك. في حين أن الحديث عن الفعالية يعني التحدث بشكل مباشر عن السببية: فالادعاء بأن القاعدة "فعالة" هو ادعاء بأنها أدت إلى سلوكيات أو نتائج معينة، والتي قد تلبي أو لا تلبي المعيار القانوني للامتثال. يركز هؤلاء بشكل أقل على الطبيعة الملزمة للقانون في مرحلة التشريع، ويعطون الأولوية لفعالية القانون في مرحلة التنفيذ، بحيث تصبح الفروق الثنائية بين "القانون التقليدي الملزم والقانون المرن غير الملزم وهمية، ويرون أن صكوك القانون المرن أسهل وأقل تكلفة في التفاوض بشأن، وتنطوي على مرونة أكبر. (Shaffer et al., 2010)

بالمختصر، إن مفهوم القانون الدولي المرن يرتبط جوهرياً بفكرة التعددية القانونية ويساعد على فهمها بصورة أوضح، وما استعرضناه من أمثلة هي قواعد من نوع القانون الدولي المرن أصدرتها جهات لا تملك حق التشريع على المستوى الدولي، ومع ذلك نالت هذه القواعد تطبيقاً عالمياً واسعاً جداً وكانت شديدة الفعالية.

الفرع الثاني: أبرز المخاوف بشأن التعددية القانونية الدولية وسبل زيادة الموثوقية

سنقوم أولاً بشرح المخاوف المُثارة بشأن الآليات الجديدة لتكوين القانون انعكاساً لمفهوم التعدُّدية القانونية، ومن ثم سنبيِّن كيفية جعل القواعد الناتجة عن التعدُّدية القانونية أكثر موثوقية.

أولاً: مخاوف بشأن سنِّ القوانين بالآليات الجديدة

حقيقةً، إن الحالة التعدُّدية وظهور قواعد جديدة يثير على الساحة الدولية مسألةً مهمَّةً جداً من حيث أن هذه القواعد الجديدة لا بُدَّ من ضبطها ورقابتها والتحقُّق من شرعيتها. ثمَّة حاجةٌ فعليةٌ إلى مساءلة الفاعلين الجدد المنخرطين بإنشاء هذه القواعد، وضرورةٌ لأنْ تكون المعايير الجديدة شرعية، وأهمية في أن يعكس القانون الدولي القيم المشتركة للحفاظ على تماسك المجتمع الدولي ما أمكن. (Weiss, 2000)

فعلى الرغم من أن هذه القواعد الجديدة تنطوي على فوائد كثيرة واضحة وبيِّنة، إلا أن الطرق الجديدة لوضع القواعد تسبِّب أيضاً الشكَّ وعدم الثقة على نطاق واسع. تريد المجتمعات عادةً أن تحكم نفسها بنفسها، ولمَّا كانت القواعد والمعايير الدولية الجديدة قد أُعدَّت بأساليب مستحدثة غير تقليدية وكلُّها تتَّسم بأنها عبر وطنية آتيةٌ من الخارج فإن هذا بلا شك يولِّد تناقضاً كبيراً مع رغبة المجتمعات تلك. إن إحدى أهم الطرق لترسيخ الثقة هي سيادة القانون، حيث تتبري مجموعةٌ من المبادئ المتصلة بالمساءلة والشفافية والوصول إلى العدالة وتفرض نفسها كأدوات لصيانة الشرعية. تطوَّرت هذه المبادئ جنباً إلى جنب مع فكرة الدولة القومية التي ترتبط بدورها ارتباطاً وثيقاً بوضع القواعد المركزية. أمةٌ

تعيش داخل حدود معيَّنة واضحة تضع وتنفذ القواعد التي تحكم مكوناتها داخل تلك الحدود. حتى لو كانت سلطة وضع القواعد في أيدي نخبة صغيرة فإن مكان وجودها واضحٌ على الأقل. ولكن ماذا سيحدث إذا لم يتم وضع القواعد داخل تلك الدولة القومية؟ هل تستطيع المؤسسات الدولية أو العابرة للحدود أيضاً ربط المجتمعات بالقيم والقواعد المشتركة الخاصة بها؟ أم أن النُّخب غير المرئية الموجودة في الخارج هي صاحبة القرار الآن؟

بالنسبة للعديد من الأشخاص في العالم فإن عمليات وضع القواعد الجديدة خفيةٌ تنقصها الشفافية ويشوبها الغموض. (Barendrecht et al., 2012)

إن الشعور المجتمعيَّ المشترك الذي يربط مواطني الدولة معاً لا يمتدُّ ليشمل المجموعات عبر الوطنية.

إذاً لا بدَّ من السعي لأنْ تكون القواعد الجديدة دافعاً إلى التعاون والتنسيق على المستوى الدولي لا سبباً في المزيد من الفرقة والتنافر. (Weiss, 2000)

ثانياً: كيفية جعل القواعد الناتجة عن التعدُّدية القانونية الدولية أكثر موثوقية

1- تعزيز المشاركة

تجد الآليات الجديدة لصناعة القانون الدولي في كثيرٍ من الأحيان صعوبةً في تنظيم مشاركةٍ هادفةٍ وفعَّالةٍ تشمل المستخدمين للقواعد التي تنتج عنها.

إن المزيد من سياسة العضوية المفتوحة والمشاورات وغيرها من الإجراءات التشاركية قد تكون أمراً جيداً يسهم في تعزيز الثقة.

2- تعزيز الشفافية

لا تتسم عمليات وضع القواعد الجديدة بالشفافية دائماً، فالاجتماعات غالباً ما تُعقَد خلف أبوابٍ مغلقة، بل إنَّ بعض مجموعات العمل لا تنشر حتى جداول أعمالها، وبيانات الامتثال غالباً لا تتمُّ مشاركتها، والملخَّصات المرتبطة بالتعليقات المستلمة قليلاً ما تنشر. إن إظهار المزيد من الشفافية وسيلةٌ ممتازةٌ لزيادة الثقة.

3- التفاعل الوطني الإيجابي مع التعدُّدية القانونية

بما أن عمليات وضع القواعد التعدُّدية باتت بحكم الأمر الواقع، فإن الهيئات الوطنية السيادية سواءً البرلمانات أو الوزارات أو المحاكم العليا أو الأحزاب السياسية وغيرها مدعوَّةٌ لإعادة التفكير في استراتيجياتها.

إن التمسُّك المطلق بسلطات الدولة التقليدية قد لا يكون أمراً جذاباً في مثل هذا الوضع، والعناد لم يعد مجدياً.

بدلاً من وسم القواعد بأنها أجنبية أو إعادة بنائها من الصفر يمكن التفكير بصورةٍ أكثر انفتاحاً وإيجابيةً وثمَّة فرصةٌ للاستفادة من التجارب الدولية. يمكن لأفضل الممارسات الدولية أن تلبي احتياجات المجتمعات الوطنية بشكل كبير. (Barendrecht et al., 2012)

خاتمة:

خلاصة القول، أن التعدُّدية أصبحت أمراً واقعاً. صحيحٌ أن القانون الدولي التقليدي لا يزال بالتأكيد مهمَّاً وضرورياً، وثمَّة اتفاقيات دولية اليوم أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، والدول تواصل أداء أدوارٍ بارزةٍ في النظام الدولي، ومع ذلك يشير الواقع إلى أن دورها يتراجع باعتبارها الصانع الوحيد والحصري للقانون. (Weiss, 2000)

لقد أصبح التغيير أمراً واقعاً وبات من الواضح ألَّا مفرَّ من التعدُّدية القانونية حيث يعمل نظامٌ واحدٌ أو أكثر من أنظمة القانون الدولي في مجال معيَّن إلى جانب الأنظمة القانونية المحلية.

وحتى لو تمَّ تنسيق القواعد الموضوعية دولياً فإنها ستعمل في ظلِّ أنظمةٍ قضائيةٍ محليةٍ مختلفةٍ وبالتالي فإن التعدُّدية القانونية أمرٌ لا مفرَّ منه. (Calliess et al., 2018)

يتعيَّن على البرلمانيين ورؤوساء الإدارات التشريعية في الوزارات الوطنية والمستشارين القانونيين العاملين في الشركات متعددة الجنسيات والمحامين والقضاة في المحاكم العليا التعامل مع عالم تتعدَّد فيه الاتجاهات التي تتولَّد منها القواعد الدولية. (Barendrecht et al., 2012)

لقد أصبح سنُّ القانون الدولي في القرن الحادي والعشرين عمليةً تفاعليةً معقدةً، وأمست "العملية القانونية عبر الوطنية" والتفاعل الديناميكي بين الجهات الفاعلة الخاصة والعامة في مجموعةٍ متنوعةٍ من المنتديات الوطنية والدولية لتوليد الأعراف وبناء المصالح الوطنية والعالمية حقيقة راسخة. (Koh, 2012)

النتائج و المناقشة:

- فنُّ صناعة القانون الدولي بات اليوم أبعد ما يكون التوحيد، فثمَّة دلائل كثيرة تشير إلى تغيُّر المشهد القانوني الدولي وانحسار دور الدول في تشكيل القانون الدولي وظهور جهات فاعلة متعددة ووسائل وطرق مبتكرة جديدة لتكوين القواعد الدولية.
- يبدو ظهور نظرية التعدُّدية القانونية أمراً مفهوماً ومنطقياً تحت ضغط العولمة وفي ظل الحاجة المتزايدة للتعاون والتنسيق الفعَّال على المستوى الدولي.
- قد يكون تعدُّد المصادر التي تتولَّد منها القواعد الدولية مفيداً في معالجة بعض القضايا التقنية المعقَّدة، أو لأجل تنظيم علاقات الأفراد والشركات على المستوى الدولي كتسهيل التجارة الدولية عبر الاعتمادات المستندية مثلاً، وخاصةً عندما تأتي مثل هذه القواعد لتملأ الفراغ في التشريعين الوطني والدولي.
- تبدو المخاوف المطروحة بشأن التعدُّدية القانونية مشروعةً إلى حدٍّ ما، فدخول جهات خاصة بخلاف الدول لأجل صناعة القانون الدولي ينافي الشرعية القانونية الدولية المعتادة التي تنجم عن اتفاق الدول.

الاستنتاجات و التوصيات:

- استغلال مفهوم القانون الدولي المرن وفكرة التعدُّدية القانونية من أجل تمكين الجهات الفاعلة ذات الصلة بخلاف الدول من الدخول على خط التشريع وصناعة القواعد الدولية في المسائل التي تعنيها.
- ضرورة إيلاء مفهوم التعدُّدية القانونية المزيد من الاهتمام الأكاديمي والعلمي من أجل فهم الكيفيات الجديدة التي ينشأ بها القانون الدولي، والاستفادة ما أمكن من التطبيقات العملية لهذا المفهوم.
- جعل القواعد الناجمة عن مفهوم التعدُّدية القانونية أكثر موثوقية من خلال تعزيز المشاركة والشفافية والتفاعل الوطني الإيجابي مع التعدُّدية القانونية.

References:

Arabic references:

Books:

1- Al-Takruri Othman, Brief explanation of the Commercial Law, Part Five: Banking Operations, First Edition, Palestine, 2020, 331.
2- Mitri Moussa, Al-Masry Maysoon, Banking Legislation, Damascus University Publications, Faculty of Law, 2020-2021, 575.

Research Published In Specialized Scientific Journals:

1- Khalil Assem, Legal Pluralism as an Introduction to Understanding Legal Phenomena in Palestine: Tribal Law as a Case Study, Journal of Law, Volume 43, Issue 3, Kuwait University Scientific Publishing Council, 2019, (361 – 388)
2- Mitri, Moussa, Unifying the Legal Rules of International Trade, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences - Volume 28 - Issue Two – 2012, (143 – 164).
3- Nael Taha Ali, Documentary Credits and their Role in Foreign Trade, Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume (4) - Issue (12), 2006, 15.

Articles:

1- Berman Paul Schiff, A Pluralist Approach to International Law, GW Law Faculty Publications & Other Works, The Yale Journal Of International Law, Vol. 32, 2007, 301-329.
2- Borowicz Konrad, Financial Markets, Regulatory Failures and Transnational Regulatory Safety Nets: The Building of a Policy-Making Metaphor, included in the Book: Informal International Lawmaking: Case Studies, edited by Ayelet Berman, Sanderijn Duquet, Joost Pauwelyn, Ramses A. Wessel and Jan Wouters, Law of the Future Series No. 3, Torkel Opsahl Academic EPublisher The Hague, 2012, 221 – 249.
3- Calliess Gralf-Peter & Jarass Insa Stephanie, Private Uniform Law & Global Legal Pluralism: The Case of ICC's Incoterms and UCP, A Dickson Poon Transnational Law Institute, King's College London Research Paper Series, TLI Think! Paper 12/2018, 21.
4- Coglianese Cary, Environmental Soft Law as a Governance Strategy, All Faculty Scholarship, 2020, 2247.
5- DiMatteo Larry A, Soft law and the principle of fair and equitable decision making in international contract arbitration, The Chinese Journal of Comparative Law, 2013, 221-255.
6- Dupret Baudouin, Legal Pluralism, Plurality of Laws, and Legal Practices: Theores, Critiques, and Praxiological Re-specification. European Journal Of Legal Studies: Issue1, 2007, 1 - 20.
7- Joseph Sarah and Kyriakakis Joanna, From soft law to hard law in business and human rights and the challenge of corporate power, Leiden Journal of International Law, 36, 2023, 335–361.
8- Koh Harold Hongju, Address: Twenty-First-Century International Lawmaking, The Georgetown Law Journal Online, Vol 101, Online: 1, 2012, 1 - 13.

9- Levit Janet Koven, A Bottom-Up Approach to International Lawmaking: The Tale of Three Trade Finance Instruments, The Yale Journal Of International Law, Vol. 30: 2005, 125 - 209.
10- Levit Janet K., Bottom-up International Lawmaking: Reflections on the New Haven School of International Law, University of Tulsa College of Law TU Law Digital Commons, THE Yale Journal Of International Law, Vol. 32, 2007, 393 – 420.
11- Janet K. Levit, Bottom-up Lawmaking Through a Pluralist Lens: The ICC Banking Commission and the Transnational Regulation of Letters of Credit, Articles, Chapters in Books and Other Contributions to Scholarly Works, University of Tulsa College of Law TU Law Digital Commons, Emory Law Journal, 2008, 1147 - 1225.
12- Merry, Sally Engle, Legal Pluralism, Law and Society Review Volume: 22 Issue: 5 1988, Dated: Pages: 869-896.
13- Olafuyi Mariam, Can Transnational Private Regulation Facilitate Achievement of the Sustainable Development Goals?, Afronomicslaw, 2019, 6.
14- Pattberg Philipp H, The Forest Stewardship Council: Risk and Potential of Private Forest Governance, The Journal of Environment & Development, Vol. 14, No. 3, September 2005, 356-374.
15- Pauwelyn Joost, Wessel Ramses A. and Wouters Jan, When Structures Become Shackles: Stagnation and Dynamics in International Lawmaking, The European Journal of International Law Vol. 25 no. 3, EJIL (2014), Vol. 25 No. 3, 733–763 doi:10.1093/ejil/chu051, © The Author, 2014. Published by Oxford University Press on behalf of EJIL Ltd.
16- Posner Eric A, Gersen Jacob, Soft Law, University of Chicago Public Law & Legal Theory Working Paper No. 213, 2008, 50.
17- Seinecke, Ralf , What is Legal Pluralism and what is it good for?, in: Marju. Luts-Sootak et al. (eds.), Legal Pluralism – cui bono?, (2018), 13–28.
18- Shaffer Gregory C. and Pollack Mark A, Hard vs. Soft Law: Alternatives, Complements, and Antagonists in International Governance, Minnesota law Review, 94:706, 2010, 706 - 799.
19- Swenson Geoffrey, Legal Pluralism in Theory and Practice, International Studies Review, 2018, 20, 438 - 462.
20- Tamanaha Brian Z, Understanding Legal Pluralism: Past to Present, Local to Global, Sydney Law Review, VOL 30, 2008, 375 - 411.
21- von Benda-Beckmann Keebet & Turner Bertram (2018) Legal pluralism, social theory, and the state, The Journal of Legal Pluralism and Unofficial Law, 50:3, DOI: 10.1080/07329113.2018.1532674, 2018, 255-274.
22- Weiss Edith Brown, The Rise or the Fall of International Law?, Georgetown University Law Center, Faculty Publications, 69 Fordham L. Rev. (2000), 345-372.
This paper can be downloaded from: Scholarly Commons:
http://scholarship.law.georgetown.edu/facpub/336/
23- Xiyan Zhu, Jianye Tang, The interplay between soft law and hard law and its implications for global marine fisheries governance: A case study of IUU fishing Shanghai Ocean University. Publishing services by Elsevier B.V. on behalf of KeAi Communications Co. Ltd. 2023, 511-521.

Articles at websites:

1- Dubovec Marek, ICC's Art of Making UCP vs. International Art of Making International Rules Open-Door vs. Closed-Door Policy,
at the link: https://www.lcviews.com/index.php?page_id=23

Workshops:
1- ICC Austria, Advanced Workshop on: URDG 758 – Best Practice, 2018, 5.

Reports:
1- Barendrecht Maurits, Raič David, Janse Ronald, Muller Sam, Trend Report Rulejungling, When lawmaking goes private, international and informal, HiiL (2012), 84.

المراجع بالعربية:

الكتب:

1- التكروري عثمان، الوجيز في شرح القانون التجاري، الجزء الخامس: عمليات المصارف، الطبعة الأولى، فلسطين 2020، 331.

2- متري موسى، المصري ميسون، التشريعات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، 2020 – 2021، 575.

الأبحاث المنشورة في مجلات علمية متخصصة:

1- خليل عاصم، التعددية القانونية كمدخل لفهم الظواهر القانونية في فلسطين: القانون العشائري كحالة دراسية، مجلة الحقوق، المجلد 43، العدد 3، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، 2019، (361 – 388).

2- متري موسى ، توحيد القواعد القانونية للتجارة الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 – العدد الثاني- 2012، (143 – 164).

3- نايل طه علي، الاعتمادات المستندية ودورها في التجارة الخارجية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (4) – العدد (12)، 2006، 15.